سور جامعة حماة يهدد بتشريد أكثر من ٤٠٠ أسرة.. مجلس المدينة: الأرض مستملكة للجامعة وتريدها خالية

رئيس مجلس الوزراء: سنسجلهم مكتتبين في ضاحية الوفاء أو الأمل

الأهالي: نعلم أنها مخالفات عشوائية لكن لا بديل لنا

| حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن» شكاوى عديدة من أسر قاطنة في مشاع النقارنة بحماة، تبيّن فيها أن مجلس المدينة أنذرها بإخلاء بيوتها التي تسكنها منذ سنوات طويلة، لتنفيذ إكمال سور جامعة حماة.

وأوضح مواطنون أنهم سيبيتون في العراء إذا ما أخلوا بيوتهم المنذرة بالهدم ، ولا قدرة لهم على شراء منازل جديدة أو استئجار أخرى.

وقال بعضهم: نحن نعرف أن المنطقة التي نسكنها، هي منطقه عشوائيات، وأن بيوتنا مخالفة، ولكن ليس لدينا بديل عنها.

وأضافوا: أن إجراءات مجلس مدينة حماة -. إذا ما نفذت -. ستشردنا وأسرنا من منازلنا، وليس لنا أي مأوى نلجأ إليه في هذا الشتاء.

ولفت الشاكون إلى أن نحو ٤٣٠ منزلاً ستهدم، وهو مايعني تشريد ٤٣٠ أسرة، في الوقت الذي يمكن فيه تأجيل تنفيذ سور جامعة حماة، أو إبعاده عن البيوت التي تقع على طرفه أو بمساره، بنحو ٥٠ متراً، لتجنب هدمها وتشريد ساكنيها في هذه المنطقة التي استملك المتر فيها بـ٣٥ ليرة.

ورداً على أسئلة «الوطن» حول شكاوى المواطنين، بيّن رئيس مجلس مدينة حماة معاوية جرجنازي، أن الأرض التي تقع فيها منازل الأهالي في مشاع النقارنة مستملكة لجامعة حماة منذ العام ٢٠١٠، ويومها كان عدد المنازل المخالفة المشيدة فيها ما بين ١٥ إلى ٢٥ منزلاً، ولكن بسبب الأزمة التي شهدتها البلاد ازدادت العشوائيات والمخالفات ليصبح عدد المنازل التي شيدها المخالفون بحرم أرض الجامعة أكثر من ٤٠٠ منزل.

وأوضح جرجنازي أن جميع القاطنين في مشاع النقارنة، يعرفون أنها منطقة عشوائيات وأنها مستملكة للجامعة، وأن المنازل مخالفة وشيدت من دون رخص، وأن الجامعة طالبت منذ سنوات بإكمال سورها.

وقال: ومع ذلك ظل القاطنون مقيمين في بيوتهم المخالفة، لاعتقادهم أن البلدية ستعطيهم بيوتاً في الضواحي النظامية، كضاحيتي أبي الفداء والبعث، وظلوا كل تلك السنوات في مشاع النقارنة مخالفين، على أمل أن يحصل كل منهم على منزل من مجلس المدينة.

ولفت جرجنازي إلى أن المنازل الواقعة على حد السور من الجهة الجنوبية الغربية، يبلغ عددها نحو ٥٧ بيتاً، وسيتم إخلاؤها لتتمكن الشركة العامة للطرق والجسور من تنفيذ وصلة السور.

وذكر أن مجلس المدينة أنذر المنازل التي تقع في حرم السور، بالإخلاء وفق القانون لأن الجامعة تريد أرضها خالية من الإشغالات، وأن الاستملاك تم وفق الأنظمة والقوانين، ونحن نطبق القانون والبيوت هي عشوائية ومخالفة وأن مجلس المدينة لا يوجد لديه بيوت، ولن يعطي أحداً بيتاً، وأما المنازل الراهنة الواقعة بعد السور، فستبقى كما هي ريثما يتخذ قرار بشأنها، علماً أنها مخالفة منذ سنوات طويلة.

مضيفاً: إن مجلس المدينة لن يهجر أحداً، وإنما يطبق القانون.

فيما بيّن رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، أنه سيتم تسجيل المنذرين بالإخلاء مكتتبين بضاحية الوفاء بالنقارنة أو الأمل، التي تنفذ فيها أبراج سكنية.

حبيب لـ«الوطن»: وضع الأعلاف ممتاز وندعم المربين بما يضمن الاستمرارية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير فرع مؤسسة الأعلاف في اللاذقية سائر حبيب لـ«الوطن»، أن وضع الأعلاف ممتاز في مراكز الفرع الخمسة بالمحافظة والمواد العلفية متوفرة فيها لكل قطاعات الثروة الحيوانية رغم أنه بالعادة يصعب تأمينها بين فصلي الخريف والشتاء.

وأشار حبيب إلى أن مبيعات الفرع من الأعلاف بلغت حتى نهاية الشهر الماضي ١٤ ألف طناً بقيمة ١٢,٤ مليار ليرة، والمشتريات وصلت إلى ٣٤ ألف طن منها النخالة وكسبة الصويا والذرة الصفراء، وجميعها بقيمة ٢٩ مليار ليرة.

ولفت إلى تسديد الفرع كل الديون للجهات التي يستجر منها، وللموردين ما يتجاوز قيمته ٢٢ مليار ليرة، وللمطاحن ٤ مليارات، بمجموع ٣١ مليار ليرة تم تسديدها خلال العام الجاري، معتبراً أن الحركة المالية للفرع في عام ٢٠٢١ ممتازة من ناحية التسديد والتوريد وتحصيل الديون.

وحول الدورات العلفية، أكد حبيب استمرار تنفيذ ٥ دورات علفية حتى نهاية الشهر الجاري، مشيراً إلى أنها دورات شاملة للأبقار والدواجن والأغنام والماعز والمزارع السمكية والخيول.

وذكر أن الفرع يبيع العلف بأسعار يتم تحديدها بموجب مجلس الإدارة العامة للمؤسسة حصراً وهي أسعار أرخص من القطاع الخاص بنسب تتراوح بين ٥٠ – ٧٠ بالمئة، ومنها على سبيل المثال مقنن جاهز حلوب يباع بمراكز الأعلاف بـ١,٠٧٥ مليون للطن الواحد، في حين يصل سعره في القطاع الخاص إلى ١,٧ مليون ليرة، مقابل دعم مقنن الدواجن بما لا يقل عن ٢٥– ٣٠ بالمئة وهامش ربح بسيط جداً، ومنها النخالة التي تباع بـ٧٠٠ ألف للطن، علماً أن الفرع يشتريها من المطحنة بـ٦٠٠ ألف ليرة.

ولفت إلى استمرار المؤسسة بدعم المربين، قائلاً: همّ المربي هو همنا والهدف الأساسي لعملنا هو دعم المربي باتجاهين «الكمية والسعر» بما يضمن تقليل التكاليف على المربي لاستمرار عمليات التربية والإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية وينعكس بالتالي على معيشة المواطن.

وبيّن أنه خلال عام ونصف العام من الآن، تم رفع كميات المقنن العلفي للطيور من ٢٥٠ غراماً إلى كيلو غرامين للطير بمعدل ٨ أضعاف وضعفين لمقنن علف الأبقار من ٥٠ كيلو غراماً إلى ١٠٠ كيلو، لتسير الأمور نحو الأفضل عبر تدخل المؤسسة وتخفيف الأعباء بما يقلل من مصاريف المربي وتسليم المقنن من أقرب مركز لإقامته، منوهاً بتوزيع المراكز في مناطق المحافظة (مركزان في منطقة اللاذقية – مركز في القرداحة – مركز في الحفة – مركز في جبلة).

السماح بتأسيس هيئات التصنيف البحري الوطنية

صقر: يحقق المنافسة في سوق العمل البحري ويستقطب السفن من مختلف الأعلام ويحد من استنزاف القطع

| محمود الصالح

أكد مدير التفتيش البحري في المديرية العامة للموانئ علاء صقر أهمية إصدار قرار يقضي بإحداث هيئات تصنيف بحرية، موضحاً بأن مهمتها وضع معايير لتصنيف السفن والإشراف على بنائها وإخضاعها لكشوفات دورية للتأكد من توافقها الدائم مع المعايير الدولية.

وأضاف في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن هذا القرار الذي صدر عن وزير النقل يتيح الفرصة لإحداث هيئات تصنيف فنية وطنية قابلة للتطور، والمنافسة في سوق العمل البحري واستقطاب السفن من مختلف الأعلام عوضاً عن اللجوء إلى هيئات تصنيف أجنبية بمختلف مستوياتها، وهو ما يحد من استنزاف القطع الأجنبي ويفسح المجال لفرص عمل جديدة، كما يُشكل القرار نواة لمشروع بناء أحواض سفن والإشراف عليها.

وأشار صقر إلى أنه وفق القرار الجديد تم اشتراط توافر مقر عمل لائق بمساحة لا تقل عن ٦٠ م٢، وأن يقدم طالب الترخيص نسخة من القواعد واللوائح الخاصة بالهيئة في ما يختص بالتصميم والإنشاء ومنح الشهادات والأنظمة الهندسية المرتبطة بالسفن وذلك باللغتين العربية والإنكليزية.

وكذلك على الجهة طالبة الترخيص أن توفر الكادر الإداري لعملها إضافة إلى ٣ مفتشين على الأقل مسجلين في التأمينات الاجتماعية ويحملون شهادة كفاءة على مستوى الإدارة بخبرة لا تقل عن سنتين في مجال إجراء الكشوف والمعاينات على السفن، أو شهادة بكالوريوس في الهندسة البحرية أو الميكانيكية أو الكهربائية بخبرة لا تقل عن ٣ سنوات في مجال الكشوف والمعاينات على السفن

وبيّن صقر أنه يوجد قوى بشرية وخبرات فنية بحرية متنوعة في جميع الاختصاصات وهذه الهيئات مهمتها وضع قواعد وشروط فنية للإشراف على بناء السفن خلال مراحل بنائها المختلفة بكافة التفاصيل الإنشائية والميكانيكية والكهربائية والملاحية... بما يتوافق مع قواعد ولوائح هذه الهيئات المستندة إلى متطلبات الاتفاقيات والمدونات الدولية الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية وكذلك المعايير الدولية بما يكفل استمرار كفاءتها للعمل ضمن شروط الحفاظ على سلامة الأرواح ومنع التلوث في البحار.

ولفت صقر إلى أن هذه الهيئات لا تحتاج إلى مواقع إستراتيجية فهي ليست أحواض بناء وليست ورشات إنما تتطلب مباني إدارية وتجهيزات تتعلق بمعدات القياس وإجراء اختبارات، وحدد القرار أن لا يقل المبنى عن ٢٦٠م٢، موضحاً أن الاختصاصات الفنية تشمل مهندسين بحريين باختصاصات البناء والميكانيك والكهرباء... ومهندسين وتقنيين في مجالات بناء السفن وميكانيك السفن وكذلك كهرباء السفن، وكذلك الربابنة، وجميع هذه الاختصاصات متوافرة لدينا.

وأوضح صقر أنها محددة وفق القانون ٢٧ لعام ٢٠٠٨ والقرار الوزاري ١٢٤٤ لعام ٢٠٠٨ والقرار رقم ١٣٤٠ لعام ٢٠٢١ الذي أضيفت بموجبه هذه المهنة البحرية، يشترط أن تقدم الهيئة نسخة عن القواعد الخاصة بالتصميم والإنشاء والتجهيزات والنظم الهندسية وتقديم نسخة عن نماذج الشهادات وقوائم الاختبارات، وأيضاً تقديم إثبات بأن الهيئة تطبق نظام لإدارة الجودة يكفل التحسين المستمر والتقدم بملخص هذا النظام إلى المديرية العامة للموانئ، وكذلك توافر الكادر الإداري والفني المؤهل أما بشهادة كفاءة على مستوى الإدارة أي الربابنة والضباط الأوائل وكبار المهندسين، أو بكالوريوس في الهندسة البحرية أو الميكانيكية أو الكهربائية بخبرة في مجال كشف ومعاينة السفن.

مناشدات باعتماد «إشعار التخرج» للتقدم للمسابقة المركزية إلى حين استلام «المصدقة الجامعية»؟!

تأخر منح الوثائق وكشف العلامات.. ومعاون وزير التعليم لـ«الوطن»: التأخير بسبب «الضغط»

| فادي بك الشريف

مشكلة كبيرة ومعوقات تواجه طلبة الجامعات في كل فصل دراسي لتلاحق الطلبة بعد تخرجهم وتكمن في تأخر منح الوثائق الجامعية من «مصدقة تخرج وحياة جامعية وكشف علامات» لارتباط البعض منها بشكل وثيق بقرارات التخرج لكل كلية في أي جامعة من الجامعات السورية.

ويبدو أن المشكلة إلى تفاقم وتأثير أكبر ومباشر، وخاصة بعد الإعلان عن المسابقة المركزية وطلب العديد من الاختصاصات، مع تحديد مواعيد مرتقبة للتقدم إليها، ما يتطلب الحاجة الماسة للحصول على مصدقة التخرج لزوم تقديمها إلى المسابقة المقررة قريباً جداً.

شكاوى وصلت إلى صحيفة «الوطن» تؤكد التأخر بمنح المصدقات والإعلان عن قرارات التخرج ناهيك عن البطء في منح الوثائق الطلابية نظراً للضغط الطلابي الكبير واختلاف الأمر بين الكليات النظرية ذات الأعداد الطلابية الكبيرة كـ«الآداب والعلوم الإنسانية وبين الكليات التطبيقية»، ناهيك عن التبريرات المستمرة بنقص عدد الموظفين والاعتماد عليهم في الامتحانات.

إحدى الشكاوى تتحدث عن تخرج عدد من الطلاب بموجب دورة الخريجين، لكن فوجئوا بعدم إصدار مصدقات التخرج إلا للفصل الثاني، ما يمنع فرصة التقدم على المسابقة بموجب شهادة ومصدقة التخرج، ليناشد الطلبة بحل جذري للموضوع الذي يضاف إلى سلسلة المعاناة التي يعيشها الطلبة.

كما ناشد الطلبة الخريجون بإمكانية قبول التسجيل على المسابقة المركزية، بموجب «إشعار التخرج» ريثما يحصل الطالب الخريج على المصدقة الجامعية وفق تعهد بهذا الأمر يحفظ حق الطالب ولا يضيع الفرصة أمامه بالتقدم لأي مسابقة.

«الوطن» تواصلت مع معاون وزير التعليم العالي عبد اللطيف هنانو، ليؤكد متابعة الموضوع من الوزارة وتوجيه الجامعات بالإسراع بمنح المصدقات ومختلف الوثائق الطلابية المطلوبة من أي طالب سواء على مستوى السنوات الانتقالية أو مصدقات التخرج.

وأكد هنانو أن قرارات التخرج للدورة التكميلية صدرت لجميع الكليات، عدا الكليات الخاضعة للامتحان الوطني الموحد مثل هندسة العمارة والهندسة المعلوماتية والكليات الطبية، مبيناً وجود متابعة مع هذه الكليات للإسراع بإصدار قرارات التخرج وهناك مرونة في هذا الموضوع، كما أن هناك تشديداً على الإسراع بمنح الوثائق بغض النظر عن المسابقات.

وأضاف معاون الوزير: من حق الطالب أن يحصل على كشف العلامات والمصدقة الجامعية في أقصر وقت ممكن، علماً أن هناك اختلافاً بين الكليات النظرية والتطبيقية، مضيفاً بالقول: من المفترض أن يحصل الطالب على مصدقة تخرج وكشف العلامات النهائي في وقت قصير بالنسبة للكليات التي لم يعتمد الامتحان الوطني الموحد لديها؟

وأشار هنانو إلى أن السبب في التأخير يعود للضغط الطلابي الكبير للحصول على المصدقات في آن واحد، وخاصة أن عدد الخريجين في كلية الآداب والعلوم الإنسانية (على سبيل المثال) يفوق الـ٣٠٠ خريج سنوياً ما يشكل العبء، مشدداً على ضرورة تسريع منح المصدقات، وقال: مفترض عدم وجود أي تقصير بمنح الوثائق بالنسبة للطلبة في المرحلة الانتقالية، لكن هناك تأخر بالخريجين وخاصة مع وجود دورة إضافية لطلبة التخرج في الجامعات.

كما أضاف معاون وزير التعليم العالي: هناك تعليمات بوجود فترة زمنية محددة يحصل فيها الطالب على مصدقة التخرج أو كشف العلامات، مبيناً العمل على متابعة الموضوع بقسم شؤون الطلاب مع تفريغ عدد إضافي ينعكس إيجاباً على الطلبة ويخلق المرونة في وضع الحلول، مع متابعة مختلف القضايا الطلابية سواء في اجتماعات مجلس التعليم العالي أو من خلال المتابعة والتنسيق مع الجامعات ليصار إلى اتخاذ الإجراءات والقرارات.